

لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نَذَرَ لابن آدم فيما لا يمرو بن شعيب، عن أبيه، ولا عِتْقَ له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يمَلِك».

[صحيح] [رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد]

في هذا الحديث يبين النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ التصرف لا يصح ولا ينفذ إلَّا فيما يملكه الإنسان، أمَّا الشيء الذي ليس تحت تصرفه فلا يجوز ولا يصح تصرفه فيه؛ من ذلك النذر فلا يصح ولا ينعقد في شيء لا يملكه الناذر حين نذره، حتى ولو ملكه بعده فلا يلزمه الوفاء به، ولا كفارة عليه، وأيضًا العتق، فلا يصح أن يعتق رقيقًا لا يملكه؛ لأنَّ تصرفه لم يقع محله، وكذلك الطلاق لا يصح من رجل على امرأة أجنبية ليست زوجة له؛ ف"إنَّما الطلاق لمن أخذ بالساق"، وقال صلى الله عليه وسلم: "لا طلاق فيما لا يملك".

معانى الكلمات

النذر إلزام مكلف مختار نفسَه لله -تعالى- بالقول شيئًا غير لازم عليه بأصل الشرع. العِتق تحرير الرقبة وتخليصها من الرق، وتثبيت الحرية لها.

الطّلاقُ حَلَّ قيد النكاح أو بعضه.

https://sunnah.global/hadeeth/ar/show/58147



